الأمم المتحدة

A/68/332

الجمعية العامة

Distr.: General
19 August 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ٢٠ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

تقرير الأمين العام

موجز

يبين هذا التقرير، المقدم عملا بالفقرة ١٩ من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢١٦، أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) المضطلع بها منذ إصدار التقرير السابق (A/67/263) فيما يتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز موئل الأمم المتحدة.

* A/68/150.

160913 160913 13-43117 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويتضمن التقرير موجزا لنتائج الدورة الرابعة والعشرين لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة المتصلة بالسياسات. وبوجه خاص، يسلط الضوء على مضمون ثمانية قرارات لمجلس الإدارة، بما فيها القرارات المتعلقة باليوم العالمي للمدن، والمساهمات في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) ودعمها، والخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ وبرنامج عمل وميزانية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

ويقدم التقرير أيضا عرضا للتقدم المحرز في تنفيذ أربع مسائل رئيسية سلَّطت عليها الضوء الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢١٦، ألا وهي الأعمال التحضيرية لمؤتمر الموئل الثالث؛ واستعراض إدارة موئل الأمم المتحدة؛ والتطورات المالية لبرنامج موئل الأمم المتحدة؛ وإسهام برنامج موئل الأمم المتحدة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ويقدم التقرير كذلك عرضا لبعض الأنشطة البرنامجية الهامة التي جرى الاضطلاع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير: الدورة السادسة للمنتدى الحضري العالمي والأعمال التحضيرية للدورة السابعة للمنتدى؛ ونشر التقرير عن حالة مدن العالم، ٢٠١٢-٢٠١٣: ازدهار المدن؛ واليوم العالمي للموئل، ٢٠١٢؛ والاجتماعات الوزارية الإقليمية المتعلقة بالإسكان والتنمية الحضرية. ويُختتم التقرير بعدد من التوصيات المتعلقة بالمسائل المتصلة بسياسات المستوطنات البشرية ومؤتمر الموئل الثالث.

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٩ من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢١٦ عن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة).

ثانيا – الإجراءات التي اتخذها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دورته الرابعة والعشرين

٢ – عُقدت الدورة الرابعة والعشرون لمجلس إدارة بموئل الأمم المتحدة في نيروبي، في الفترة من ١٥ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وحدد لها موضوع خاص هو ”التنمية الحضرية المستدامة: دور المدن في إيجاد فرص اقتصادية أحسن للجميع، مع الإشارة بصورة خاصة إلى الشباب والبعد الجنساني“.

٣ – وكان من أهم الإجراءات التي اتخذها مجلس الإدارة هو استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وإضافة إلى ذلك، عقد المجلس مناقشات واتخذ قرارات رئيسية بشأن جملة مسائل منها: اليوم العالمي للمدن؛ ومتابعة التنمية المستدامة من خلال السياسات الحضرية الوطنية؛ وجعل الأحياء الفقيرة جزءاً من الماضي؛ واستراتيجيات الإسكان الوطنية والمحلية الجامعة الرامية إلى تحقيق انتقال نوعي في الاستراتيجية العالمية للإسكان؛ والتحضر والتنمية الحضرية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وتعزيز التنمية الحضرية المستدامة من خلال إيجاد فرص اقتصادية أحسن للجميع، مع الإشارة بصورة خاصة إلى الشباب والبعد الجنساني؛ والمساهمات في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) ودعمها؛ والخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ وبرنامج عمل وميزانية موئل الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٤ – ويرد أدناه موجز للقرارات السبعة الأولى، بينما يوجز الفرع الثالث القرار الثامن.

ألف – القرار ١/٢٤: اليوم العالمي للمدن

٥ – قرر مجلس الإدارة، بموجب قراره ١/٢٤ المعنون ”اليوم العالمي للمدن“، أن يوصي الجمعية العامة بأن تعين يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر من كل عام يوماً عالمياً للمدن، اعتباراً من عام ٢٠١٤.

٦ - واستند القرار إلى الاعتراف بأن أكثر من ٥٠ في المائة من سكان العالم يعيشون الآن في المدن؛ وأن عملية التوسع الحضري لا تزال سريعة، خصوصا في أفريقيا وآسيا؛ وأن التنمية الحضرية المستدامة أصبحت من أكثر التحديات العالمية إلحاحاً في القرن الحادي والعشرين؛ وأنه يتعين على الحكومات زيادة الاهتمام بالقضايا ذات الأهمية الحاسمة في مجال التوسع الحضري ودراستها، وبذل جهود مشتركة لبناء مدن أكثر اخضراراً وصلاحية للحياة، ومريحة، ومتجانسة، ومراعية للبيئة.

٧ - واتُّخذ القرار أيضا كمتابعة لإعلان شنغهاي الذي اعتمده في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ المكتب الدولي للمعارض واللجنة المنظمة للمعرض العالمي لعام ٢٠١٠، والذي اقترح فيه تحديد يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر اليوم العالمي للمدن الأفضل.

٨ - وإضافة إلى ذلك، جاء القرار كاستجابة للالتزام بتخطيط وبناء مدن ومستوطنات حضرية مستدامة الذي تعهد به رؤساء الدول والحكومات في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في الفقرة ١٣٤ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“.

باء - القرار ٢٤/٥: متابعة التنمية المستدامة من خلال السياسات الحضرية الوطنية

٩ - قام مجلس الإدارة في قراره ٢٤/٥ المتعلق بمتابعة التنمية المستدامة من خلال السياسات الحضرية الوطنية بما يلي:

(أ) شجع الحكومات على الشروع في عمليات لاستعراض وتعزيز ووضع السياسات الحضرية الوطنية حسب مقتضى الحال باعتبار ذلك استراتيجية رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية لتعظيم المنافع القطرية والمحلية للتوسع الحضري، مع العمل في نفس الوقت على تخفيف العوامل الخارجية المعاكسة المحتملة، وباعتبارها آلية تنسيق فيما بين مختلف القطاعات والوزارات؛

(ب) طلب إلى المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة أن يضع بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين إطارا توجيهياً عاما للتنمية، وحيثما يكون ملائما، سياسات حضرية قطرية تستند إلى خبرات دولية جيدة لمواصلة دعم الدول الأعضاء لدى وضع وتحسين سياساتها الحضرية؛

(ج) دعا الدول الأعضاء إلى تيسير العمليات التشاركية ومشاركة أصحاب المصلحة على نطاق واسع، بما في ذلك السلطات المحلية ورابطاتها، لدى رسم وتعديل وتنفيذ السياسات الحضرية الوطنية؛

(د) شجَّع الحكومات والشركاء في جدول أعمال الموئل على استخدام منهجيات التوسع المخطط للمدن لتوجيه عملية التنمية المستدامة للمدن التي تواجه نموا حضريا سريعاً، وتلافي انتشار الأحياء الفقيرة، وتعزيز فرص الحصول على الخدمات الحضرية الأساسية، ودعم الإسكان الشامل، وتعزيز فرص العمل، وزيادة بيئة العيش المأمونة والصحية.

جيم - القرار ٧/٢٤: جعل الأحياء الفقيرة جزءاً من الماضي: التحدي العالمي

١٠ - أشار مجلس الإدارة في قراره ٧/٢٤ المعنون ”جعل الأحياء الفقيرة جزءاً من الماضي: التحدي العالمي“، في جملة أمور، إلى الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الغاية ٧-دال بشأن تحقيق تحسن كبير في حياة ١٠٠ مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠، وأحاط علما بإعلان الرباط الذي التزم فيه المشاركون بتقديم الدعم، عن طريق الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، لوضع هدف عالمي يرمي إلى خفض نسبة سكان الأحياء الفقيرة إلى النصف. ثم قام المجلس بما يلي:

(أ) دعا الدول الأعضاء إلى تنفيذ المبادئ العالمية لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها، مثل حظر حالات الإخلاء غير القانوني، وتمكين المرأة والشباب، وتيسير الأعمال الرامية إلى تحسين الأحياء الفقيرة بكلفة معقولة وتسهيلها، وضمان المشاركة العامة بغض النظر عن العرق، أو نوع الجنس، أو الانتماء الديني، أو المركز الاجتماعي والاقتصادي، وتعزيز المساءلة والشفافية على نطاق كل البرامج؛

(ب) شجَّع الدول الأعضاء على النظر في إمكانية وضع وتنفيذ وتعزيز سياسات حضرية جامعة وتشريعات واستراتيجيات إسكان تكفل أطرا مؤسسية كفؤة، وآليات لتحقيق اللامركزية، وتعزيز السلطات المحلية، وإتاحة استخدامات وأنواع حيازة مختلطة للأراضي لتعزيز التنمية المحلية للنهوض على نحو تشاركي ومستدام بالأحياء الفقيرة ومنع نشوئها؛

(ج) دعا الدول الأعضاء إلى تطبيق طرائق تخطيط حضري أكثر منهجية، بما في ذلك العمليات التشاركية، تكون ملائمة لمقتضيات معايير التنمية الحضرية التدريجية، وأنماط تنمية حضرية متراصة وأفضل تكاملاً وترابطاً؛

(د) دعا الدول الأعضاء إلى زيادة الموارد المالية والبشرية المخصصة لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها، ووضع استراتيجيات تمويل لحشد الإعانات العامة

وتوليد الدخل عن طريق عمليات تنظيم الأراضي وإعادة توزيعها بغية وضع خطط استثمار في مجالي الهياكل الأساسية والخدمات؛

(هـ) دعا الدول الأعضاء إلى تعزيز سياسات الإسكان المراعية للنُهج المستدامة لاستخدام الطاقة بكفاءة في المساكن والمستوطنات البشرية التي تراعي البيئة وتستخدم تقنيات ومواد ابتكارية.

دال – القرار ٢٤/٩: استراتيجيات الإسكان الوطنية والمحلية الجامعة الرامية إلى تحقيق انتقال نوعي في الاستراتيجية العالمية للإسكان

١١ – في قرار مجلس الإدارة ٢٤/٩ بشأن استراتيجيات الإسكان الوطنية والمحلية الجامعة الرامية إلى تحقيق انتقال نوعي في الاستراتيجية العالمية للإسكان، طلب المجلس إلى موئل الأمم المتحدة تحقيق النتائج المتوقعة للاستراتيجية العالمية للإسكان، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وذلك باقتراح انتقال نوعي، عند الحاجة، يشمل تكامل الإسكان مع الاستخدامات الحضرية الأخرى؛ وتشجيع أداء الأسواق بطرق تراعي مصالح الفقراء؛ والنهوض بالإصلاحات على مستوى المنظومة لتمكين قطاعات أوسع من الحصول على حلول توفر السكن اللائق؛ وتدعيم الروابط بين الإسكان والاقتصاد والعمالة والحد من الفقر؛ واستخدام البناء المستدام والتصاميم المستدامة للأبنية والأحياء؛ والمساهمة في تحسين الظروف المعيشية لقاطني الأحياء الفقيرة.

١٢ – ودعا المجلس أيضا الحكومات المركزية والمحلية للمشاركة مع موئل الأمم المتحدة في منتديات عالمية وإقليمية، بما في ذلك الشبكة الخاصة بالاستراتيجية العالمية للإسكان، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية، لتقاسم المعرفة القائمة على القرائن والتجارب والممارسات الفعالة والمبتكرة في مجال الإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، التي تبيّن الانتقال الجديد.

هاء – القرار ٢٤/١٠: التحضر والتنمية الحضرية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١٣ – في قرار مجلس الإدارة ٢٤/١٠ بشأن التحضر والتنمية الحضرية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، طلب المجلس إلى المدير التنفيذي، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، كفالة أن يُسهم موئل الأمم المتحدة في إعداد وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بغية تعزيز التحضُّر المستدام. وشجّع أيضا الحكومات والشركاء في جدول أعمال

الموئل على إيلاء الاعتبار الواجب في مساهماتهم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لمسألة التحضُّر المستدام، وللتنمية الحضرية المستدامة ولدور المدن والحكومات المحلية في هذا المجال.

١٤ - وقد صدر هذا القرار لأغراض من بينها متابعة الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي أقر رؤساء الدول والحكومات في الفقرة ١٣٤ منها بدور المدن التي تتسم بحسن التخطيط والإدارة في تعزيز فرص تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمعات. وصدر القرار أيضا لمتابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٦/٦٧ الذي شجعت الجمعية العامة في الفقرة ٢ منه على إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة التحضُّر المستدام في سياق إعداد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

واو - القرار ١١/٢٤: تعزيز التنمية الحضرية المستدامة من خلال إيجاد فرص اقتصادية أفضل للجميع، مع الإشارة بصورة خاصة إلى الشباب والبعد الجنساني

١٥ - في قرار مجلس الإدارة ١١/٢٤ بشأن تعزيز التنمية الحضرية المستدامة من خلال إيجاد فرص اقتصادية أفضل للجميع، مع الإشارة بصورة خاصة إلى الشباب والبعد الجنساني، رحب المجلس بالحوار الذي دار حول الموضوع أثناء دورته. وشجع المجلس الحكومات، في جملة أمور، على ما يلي:

(أ) تطبيق سياسات التخطيط الحضري الجيدة لتحسين الإنتاجية الاقتصادية، والعدالة، وتنفيذ برامج التمكين الاقتصادي التي توفر الفرص، مع الإشارة بصورة خاصة إلى الشباب والنساء، واعتماد أدوات مبتكرة لتوليد موارد إضافية للسلطات المحلية تمكنها من معالجة قضايا التخطيط الحضري، بما في ذلك عن طريق الحفاظ على قيمة الأراضي والممتلكات؛

(ب) تعزيز اتباع نهج تشاركي تجاه المستوطنات البشرية المستدامة عن طريق وضع ودعم استراتيجيات وآليات تشجع الحوار المفتوح والشامل بين جميع الأطراف المهتمة مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات وأولويات الشباب والنساء وفئات السكان المعرضة للخطر في المناطق الحضرية والريفية، بما في ذلك الأطفال، والكهول، وذوو الإعاقة، والأقليات.

١٦ - وطلب مجلس الإدارة أيضا إلى المدير التنفيذي القيام بالآتي:

(أ) مواصلة العمل مع الشركاء لتشجيع التمويل القائم على الأراضي الذي يراعي مصالح الفقراء كوسيلة لدعم التنمية والتكثيف والتوسع في المجال الحضري عن طريق

جملة أمور من بينها الحفاظ على قيمة الأراضي والممتلكات وفرض الضرائب على الأراضي والممتلكات عن طريق توثيق ونشر الممارسات الجيدة، واستحداث أدوات ووسائل مبتكرة؛

(ب) تعزيز قاعدة معارف موئل الأمم المتحدة ونشر هذه المعارف على الدول الأعضاء وتوفير الدعم للدول الأعضاء في مجال الاقتصاد الحضري والتمويل البلدي، بسبل منها توثيق ونشر الممارسات والأدوات الجيدة عن اقتصادات الشكل الحضري، واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، والاقتصادات الحضرية الضيقة النطاقات وغير الرسمية، والتمكين الاقتصادي للشباب والنساء.

زاي - القرار ١٥/٢٤: الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ وبرنامج عمل وميزانية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

١٧ - بعد أن نظر مجلس الإدارة في مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ وبرنامج العمل والميزانية المقترحين لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وافق على الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ وبرنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في قراره ١٥/٢٤ بشأن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ وبرنامج عمل وميزانية موئل الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

١٨ - ووافق المجلس أيضا عن فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ على ميزانية الأغراض العامة البالغة ٤٥ ٦١٧ ٤٠٠ دولار، وأقرّ ميزانية الأغراض الخاصة البالغة ١٢٣ ١٨٧ ٨٠٠ دولار، ولاحظ تمويل التعاون التقني المقدر بمبلغ ٢٠٢ ٤٨٢ ٤٠٠ دولار.

١٩ - وتنطوي الخطة الاستراتيجية على سبع مجالات تركيز، وتُعّد مجالات تركيزها ذات الأولوية هي التشريعات والأراضي والحوكمة الحضرية؛ والتخطيط والتصميم الحضريان؛ والاقتصاد الحضري؛ والخدمات الحضرية الأساسية. ومجالات التركيز الأخرى هي الإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة؛ والحد من المخاطر وإعادة التأهيل؛ والبحث وتنمية القدرات. وتتضمن الخطة أربع مسائل شاملة هي البعد الجنساني؛ والشباب؛ وتغير المناخ؛ وحقوق الإنسان في سياق تعزيز أهداف وولاية موئل الأمم المتحدة على النحو المبيَّن في إعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية وجدول أعمال الموئل.

٢٠ - وتتضمن الخطة الاستراتيجية كذلك إطارا واضحا للنتائج، يحدد الإنجازات (أو النتائج) المتوقعة ومؤشرات الإنجاز. وتحدد طريقة تنفيذها على مدار فترات السنتين

الثلاث ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩ وطريقة رصدها وتقييمها. وتتضمن الخطة أيضا نصا يقضي بتنقيح محتواها في نهاية عام ٢٠١٦، بعد اعتماد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في نهاية عام ٢٠١٥ وعقد مؤتمر الموئل الثالث في عام ٢٠١٦.

٢١ - وقد تحققت للمرة الأولى المواءمة التامة بين الخطة الاستراتيجية والميزانية البرنامجية والهيكل التنظيمي لموئل الأمم المتحدة. وتتطابق مجالات التركيز السبع للخطة الاستراتيجية مع البرامج الفرعية السبع للميزانية البرنامجية. إلى جانب ذلك، فإن الخطة الاستراتيجية والميزانية البرنامجية متوائمتان تماما مع الفروع المواضيعية السبعة التي تحتل موضع القلب من الهيكل التنظيمي الجديد لموئل الأمم المتحدة.

ثالثا - معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للموئل الثالث

٢٢ - طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ١٩ من قرارها ٦٧/٢١٦، إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم للجمعية، في دورتها الثامنة والستين، معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للموئل الثالث. وقُدمت المعلومات الواردة أدناه استجابة لذلك الطلب.

٢٣ - وفي الفقرة ١٤ من القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام لمؤتمر الموئل الثالث أن يُعد، بالاستعانة بالخبرات المتوافرة في منظومة الأمم المتحدة، مقترحا لينظر فيه مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في دورته الرابعة والعشرين بشأن أفضل الطرق لتوفير مدخلات للعملية التحضيرية للمؤتمر ودعمها على أفضل وجه وبأكثر الوسائل شمولا وكفاءة وفعالية، وأن يشرع في العمل وفقا لذلك.

٢٤ - واستجابة لذلك الطلب، قدم المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة، بصفته أمينا عاما للمؤتمر، المقترح المطلوب إلى مجلس الإدارة في دورته الرابعة والعشرين. وطُلب إلى المجلس أن يبت في الوثائق والاجتماعات التي ستُشكل مدخلات ودعما من الموئل ومنظومة الأمم المتحدة للعملية التحضيرية للموئل الثالث. وأرفقت بالمقترح خريطة طريق مقترحة ومشروع ميزانية للعملية التحضيرية.

٢٥ - وقُدرت التكاليف المتوقعة للعملية التحضيرية للموئل الثالث وللمؤتمر ذاته بمبلغ ٣٠٠ ٨٦١ ١٢ دولار، سيعبأ منه مبلغ ١٠٠ ٠٧٣ ٩ دولار لأجل الصندوق الاستئماني للموئل الثالث، وسيطلب مبلغ ٢٠٠ ٧٨٨ ٣ دولار من الميزانية العادية. ويشمل هذا المبلغ تكلفة دعم المؤتمر والأنشطة التحضيرية وخدمات المؤتمر والسلامة والأمن، إلى جانب تكلفة مشاركة ممثلي البلدان النامية في العملية التحضيرية والمؤتمر ذاته تمشيا مع الفقرة ١٣ من قرار

الجمعية العامة ٦٧/٢١٦. ومن أصل المبلغ الذي سيُخصص من الميزانية العادية، سيطلب مبلغ ٠٠٠ ٩٥ دولار في عام ٢٠١٣، ومبلغ ٤٠٠ ٦١١ ٢ دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. أما المبلغ المتبقي وقدره ٨٠٠ ٠٨١ ١، فسيطلب لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

ألف - الأنشطة التحضيرية المقترحة: الوثائق

٢٦ - يتضح من الفقرتين ٦ (أ) و ٦ (ج) من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢١٦ أن الجمعية العامة تتوقع أن تستند الوثيقة الختامية للموئل الثالث إلى الأدلة وأن تستند أيضا إلى عملية تحضيرية شاملة للجميع بدرجة عالية. لذلك، فقد اقترح الأمين العام للمؤتمر في المقترح الذي قدمه إلى مجلس الإدارة أن يساهم موئل الأمم المتحدة، بمساعدة منظومة الأمم المتحدة ككل، في إعداد وثائق العملية التحضيرية بما يلي من مدخلات وأوجه دعم:

(أ) مساعدة البلدان في إنشاء أو تعزيز لجان وطنية للموئل تضم ممثلين عن الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وجميع الجهات المعنية ذات الصلة، وتتولى، في جملة أمور، مسؤولية إعداد التقارير الوطنية للموئل الثالث؛

(ب) مساعدة البلدان في إجراء تقييمات وطنية من أجل تحديد الإنجازات التي تحققت والتحديات التي ووجهت في تنفيذ جدول أعمال الموئل وغير ذلك من الأهداف والغايات ذات الصلة المتفق عليها دوليا، ومن أجل تحديد التحديات الناشئة والمسائل التي ستدرج في جدول الأعمال الحضري الجديد؛

(ج) قيادة عملية إعداد تقارير إقليمية توليفية (استنادا إلى التقارير الوطنية)، بالاستعانة بخبرة منظومة الأمم المتحدة ككل؛

(د) قيادة عملية إعداد تقرير عالمي يُؤلف بين نتائج التقييمات الوطنية والإقليمية، بالاستعانة بخبرة منظومة الأمم المتحدة ككل.

باء - الأنشطة التحضيرية المقترحة: الاجتماعات خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥

٢٧ - تشجع الجمعية العامة في الفقرة ١٢ من قرارها ٦٧/٢١٦ الجهات المعنية المجتمعة في الدورة السابعة للمنتدى الحضري العالمي وفي المؤتمرات الوزارية المنتظمة المعنية بالإسكان والتنمية الحضرية واجتماعات أفرقة الخبراء الأخرى ذات الصلة بالموضوع، على تقديم إسهامات في العملية المفضية إلى المؤتمر وعلى المساهمة فيها، حسب الاقتضاء. وبناء على ذلك، اقترح الأمين العام للموئل الثالث على مجلس الإدارة أن يقدم موئل الأمم المتحدة،

بمساعدة من منظومة الأمم المتحدة ككل، ما يلي من الإسهامات والدعم في تنظيم الاجتماعات المعقودة في إطار العملية التحضيرية للموئل الثالث:

الاجتماعات خلال عام ٢٠١٣

(أ) تنظيم اجتماع إلكتروني عالمي للخبراء وممثلي الدول الأعضاء والشركاء في جدول أعمال الموئل، من أجل مناقشة تصميم وتنفيذ مشروع التقييم الوطني قبل إطلاقه، مع التركيز على المبادئ التوجيهية وصيغة إعداد التقارير الوطنية للموئل الثالث، وذلك من أجل كفالة إمكانية المقارنة بين التقييمات الوطنية؛

اجتماعات الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى آذار/مارس ٢٠١٥

(ب) تنظيم اجتماع لممثلي الدول الأعضاء والشركاء في جدول أعمال الموئل أثناء الدورة السابعة للمنتدى الحضري العالمي المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠١٤ في ميديين، كولومبيا، لمناقشة النتائج الأولية المستخلصة من التقييمات الوطنية والأفكار الأولية التي يمكن إدراجها في جدول أعمال حضري جديد؛

(ج) تنظيم خمس مؤتمرات إقليمية، يمكن أن يُعقد بعضها إلكترونيا، لمناقشة التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي في تنفيذ جدول أعمال الموئل والأهداف والغايات الدولية الأخرى ذات الصلة، فضلا عن القضايا التي يمكن إدراجها في جدول أعمال حضري جديد، وذلك في مناطق أوروبا وأمريكا الشمالية وأفريقيا (خلال اجتماع للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية)، وآسيا والمحيط الهادئ (خلال اجتماع للمؤتمر الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالإسكان والتنمية الحضرية)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (خلال اجتماع للجمعية العامة للوزراء والسلطات الرفيعة المستوى المعنية بقطاع الإسكان والتنمية الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛

(د) تنظيم مؤتمر إلكتروني عالمي لمناقشة نتائج تقارير التقييم الإقليمي والعالمي المتطلعة إلى المستقبل بشأن تنفيذ جدول أعمال الموئل والأهداف والغايات ذات الصلة المتفق عليها دوليا، فضلا عن المسائل الجديدة التي يمكن إدراجها في جدول الأعمال الحضري الجديد.

جيم – القرار الصادر عن مجلس إدارة الموئل الثالث

٢٨ – أحاط مجلس الإدارة علما باقتراح المدير التنفيذي للموئل الثالث في قراره ١٤/٢٤ بشأن الإسهامات وتقديم الدعم إلى العملية التحضيرية للموئل الثالث، وقام المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) طلب إلى الأمين العام للمؤتمر أن يقوم، بصفته المدير التنفيذي وبالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، بتنقيح الإسهامات التي اقترح تقديمها للعملية التحضيرية، عن طريق توخي مساهمات محتملة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وشركاء جدول أعمال الموئل؛ وتقديم خيارات استراتيجية لإسهام موئل الأمم المتحدة في العملية التحضيرية تشمل ورقة تفكير مستوفاة عن مستقبل التحضر والمستوطنات البشرية المستدامة والتنمية الحضرية يستعان بها من الناحية المفاهيمية في الإسهامات؛ واقتراح مبادئ توجيهية وصيغة لإعداد التقارير الوطنية؛

(ب) دعا الدول الأعضاء إلى أن تقوم، مع الاستعانة بأي مساعدة متاحة وما يلزم من توجيهات ودعم من موئل الأمم المتحدة وبالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، بتشكيل لجان وطنية للموئل عندما لا تكون موجودة لديها وتعزيز لجان الموئل الوطنية القائمة كي تكفل مشاركتها في العملية التحضيرية للموئل الثالث بفعالية وكفاءة، بما في ذلك بإعداد التقارير الوطنية؛

(ج) دعا الدول الأعضاء إلى أن تقوم، قبل الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للموئل الثالث، المقرر عقدها في نيويورك خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، بإعداد تقارير وطنية تنظر في تنفيذ جدول أعمال الموئل الثاني، وغير ذلك من الأهداف والغايات ذات الصلة المتفق عليها دوليا، وتنظر كذلك في التحديات الجديدة والاتجاهات الناشئة وفي وضع رؤية مستقبلية للمستوطنات البشرية المستدامة والتنمية الحضرية المستدامة، باعتبار ذلك أساسا لوضع جدول أعمال حضري جديد، تمشيا مع الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٢١٦/٦٧؛

(د) طلب إلى الأمين العام للمؤتمر إعداد تقارير إقليمية استنادا إلى التقارير الوطنية وإلى المعارف والموارد والبيانات المتاحة، باعتبارها إسهامات مقدمة إلى الاجتماعين الأول والثاني للجنة التحضيرية للموئل الثالث، وذلك بالاستعانة بخبرة موئل الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة ككل، وبالتعاون تحديدا مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى ذات الصلة؛

(هـ) طلب أيضا إلى الأمين العام للمؤتمر إعداد تقرير عالمي، استنادا إلى التقارير الوطنية والإقليمية وإلى المعارف والموارد والبيانات المتاحة، باعتباره إسهاما وفي العملية

التحضيرية للمؤتمر ودعما لها، وذلك بالاستعانة بخبرة الموئل الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة ككل، وبالتعاون تحديدا مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى ذات الصلة؛

(و) طلب كذلك إلى الأمين العام للمؤتمر أن يستعين بالاجتماعات الإقليمية والعالمية المقررة من قبيل الدورة السابعة للمنتدى الحضري العالمي، ودورات لجان الأمم المتحدة الإقليمية والدورات العادية للمؤتمرات الوزارية الإقليمية بشأن الإسكان والتنمية الحضرية فضلا عن الاجتماعات الحكومية الدولية الإقليمية الأخرى ذات الصلة، من أجل إعداد إسهام موئل الأمم المتحدة في العملية التحضيرية، ودعا الجهات التي تتولى عقد هذه المناسبات إلى تيسير الحوار بشأن القضايا الرئيسية من أجل تقديم إسهامات في الاجتماعي الأول والثاني للجنة التحضيرية، مع كفالة ألا تتأثر نوعية المشاركة والنتائج؛

(ز) حث الجهات المانحة الدولية والثنائية، فضلا عن القطاع الخاص والمؤسسات المالية والمؤسسات وغيرها من الجهات المانحة، إلى دعم العملية التحضيرية للمؤتمر على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي عن طريق تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني ودعم مشاركة ممثلي البلدان النامية في اجتماعات اللجنة التحضيرية وفي المؤتمر نفسه.

دال – الأنشطة المضطلع بها في أعقاب الدورة الرابعة والعشرين لمجلس الإدارة

٢٩ – في أعقاب الدورة الرابعة والعشرين لمجلس الإدارة، وتمشيا مع القرار ١٤/٢٤، عمل موئل الأمم المتحدة على صقل اقتراح الموئل الثالث المقدم إلى المجلس.

٣٠ – أولا، وفقا للفقرة الفرعية ٢ (أ) من القرار، أعد موئل الأمم المتحدة مشاريع مقترحات بشأن إسهامات منظومة الأمم المتحدة وشركاء جدول أعمال الموئل في العملية التحضيرية. وتتضمن هذه المقترحات إنشاء آلية تنسيق للموئل الثالث على نطاق المنظومة. ونوقش هذا العنصر خصيصا من بين عناصر المقترحات في الاجتماع الافتتاحي المشترك بين الوكالات للموئل الثالث، الذي عقد في جنيف في ٣ تموز/يوليه على هامش الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٣، والذي اتفق فيه على إنشاء لجنة تنسيق للأمم المتحدة مشتركة بين الوكالات معنية بالموئل الثالث.

٣١ – وتتضمن المقترحات أيضا استراتيجية سياسية بشأن العمل مع الحكومات، بما في ذلك تحديد رواد الموئل الثالث في كل منطقة. وسوف تناقش هذه المقترحات مع الدول الأعضاء والشركاء في جدول أعمال الموئل أثناء الدورة السابعة للمنتدى الحضري العالمي المزمع عقدها في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وسيتواصل تطوير عنصر هذه المقترحات المتعلق

بالتعامل مع شركاء جدول أعمال الموئل، بما في ذلك السلطات المحلية، وسيُعرض على اللجنة التحضيرية في اجتماعها الأول في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤، وذلك تمشيا مع الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٢١٦/٦٧.

٣٢ - ثانيا، ووفقا للفقرة ٢ (ب) من قرار مجلس الإدارة ١٤/٢٤، وضع موئل الأمم المتحدة خيارين استراتيجيين بشأن إسهامه في العملية التحضيرية. ويتوخى كل خيار مستوى مختلفا من التمويل. وسيسعى موئل الأمم المتحدة بالطبع إلى بذل أقصى الجهود الرامية إلى جمع ما يكفي من الأموال للأخذ بالخيار الأفضل الذي قدرت تكلفته بحوالي ١٢ مليون دولار.

٣٣ - ثالثا، ووفقا للفقرة ٢ (ج) من القرار، أعد موئل الأمم المتحدة مشروع ”ورقة تفكير“. وتستكمل هذه الورقة وثيقة الأساس المنطقي لعقد مؤتمر الموئل الثالث التي أعدت في عام ٢٠١١ للجمعية العامة، والتي اتخذ قرار عقد المؤتمر على أساسها. والورقة التي يراد بها توجيه العملية التحضيرية من الناحية النظرية، تستند إلى رؤية جديدة لدور التحضر المستدام في التنمية المستدامة. وتستند أيضا إلى رؤية جديدة للمدن في القرن الحادي والعشرين. وجرى إطلاع سائر الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج داخل منظومة الأمم المتحدة، وكذلك الدول الأعضاء، على هذه الورقة.

٣٤ - رابعا، ووفقا للفقرة ٢ (د) من القرار، وضع موئل الأمم المتحدة مشاريع مبادئ توجيهية متعلقة بإعداد التقارير الوطنية. وقد نوقشت هذه المبادئ التوجيهية في بداية الأمر خلال اجتماع لجنة الممثلين الدائمين المعقود في ٢٣ تموز/يوليه. ونوقشت مرة أخرى مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات وشركاء جدول أعمال الموئل، خلال حوار إلكتروني جرى في آب/أغسطس. وكان الغرض من الحوار هو التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مضمون وصيغة التقارير الوطنية.

٣٥ - وللبلدان، بطبيعة الحال، الحرية في اختيار كيفية إعداد تقاريرها. إلا أن موئل الأمم المتحدة يشجع البلدان على إنشاء لجان وطنية للموئل تكون شاملة للجميع، والاستعانة بها في إعداد تقاريرها الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، وجه الأمين العام للمؤتمر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ رسائل إلى جميع الحكومات فيما يتصل بهذه المسألة، وأرفق بها المبادئ التوجيهية المتعلقة بإنشاء تلك اللجان وتكوينها المحتمل ومهامها المحتملة.

٣٦ - وأخيرا، أنجز موئل الأمم المتحدة أيضا الوثائق المطلوبة من أجل تشغيل الصندوق الاستئماني وقدمها إلى المراقب المالي، بما في ذلك الميزانية المقترحة. وتم تشغيل الصندوق الاستئماني في الوقت الراهن، وتوجد خطة عمل تعبئة الموارد قيد التنفيذ.

رابعا – نتائج عملية استعراض الإدارة

٣٧ – دعت الجمعية العامة في الفقرة ١٧ من قرارها ٦٧/٢١٦ المدير التنفيذي إلى أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، حسب الاقتضاء، نتائج عملية استعراض الإدارة لكي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، وشجعت المدير التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين على مواصلة بذل الجهود من أجل تحسين الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة في موئل الأمم المتحدة.

٣٨ – وجاءت تلك الدعوة متابعة لطلب مجلس الإدارة الموجه في قراره ٢٣/١٣ إلى المدير التنفيذي بأن يواصل، بالاشتراك مع لجنة الممثلين الدائمين، دراسة طائفة الخيارات المعروضة في الاستعراض الأولي لهيكل إدارة موئل الأمم المتحدة الذي أجري قبل الدورة الثالثة والعشرين للمجلس، المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١١. ولقد طلب إلى المدير التنفيذي على وجه التحديد مواصلة دراسة خيارات الإصلاح وتحديد الخيار المفضل؛ ووضع إجراءات لمرحلة الدراسة؛ والسعي إلى تحقيق توافق آراء بين الدول الأعضاء بشأن الخيار المحدد؛ ووضع خطة عمل وتقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، إذا أمكن.

٣٩ – واستجابة لذلك القرار، أنشأت اللجنة فريقاً استشارياً مفتوح العضوية معنياً باستعراض الإدارة للإشراف على هذه العملية. ولقد أقرت اختصاصاته في الدورة العادية الثالثة والأربعين للجنة التي عقدت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٤٠ – وشرع الفريق الاستشاري في إنشاء أربعة أفرقة تابعة لفرقة العمل لتحليل كل من تحديات الإدارة الأربعة التي حددها الفريق استناداً إلى تقرير معنون ”استعراض هيكل إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، المرحلة الثالثة“، (HSP/GC/23/INF/7) وتقديم مقترحات للعمل وتوصيات بشأن الخيارات المتاحة لمواجهة تلك التحديات.

٤١ – وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٢، أنجزت جميع الأفرقة الأربعة التابعة لفرقة العمل عملها وقدمت النتائج التي توصلت إليها ومقترحاتها إلى اللجنة في دورتها العادية الرابعة والأربعين، التي عقدت في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢. ثم أجري مزيد من التحليل المقارن لنماذج الإدارة الأخرى، على النحو المنصوص عليه في الاختصاصات.

٤٢ – وقرر الفريق الاستشاري أن يعين موئل الأمم المتحدة خبيراً استشارياً لتجميع تقرير التحليل المقارن والتقرير بشأن خيارات الإدارة المتاحة. ونفذت هذه المهمة بالتشاور مع أعضاء الفريق. وفي وقت لاحق، قدم الخبير الاستشاري ما أنجز من عمل إلى الفريق.

٤٣ - وتضمن تقرير التحليل المقارن الخيارات المتاحة لتعزيز دور هيئات إدارة موئل الأمم المتحدة في عمليات صنع القرار، استناداً إلى نماذج الإدارة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وقد نُظر أيضاً في المسائل المتعلقة بالتمثيل والكفاءة.

٤٤ - وبناء على تقرير التحليل المقارن، انتقل الفريق الاستشاري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى الخطوة التالية من العملية التي تقضي بإعداد تقرير عن خيارات إصلاح الإدارة استناداً إلى ما توصلت إليه الأفرقة الأربعة التابعة لفرقة العمل من نتائج بشأن التحديات في مجال الإدارة والتحليل المقارن.

٤٥ - ولقد قدم التقرير بشأن الخيارات المتاحة في مجال إصلاح الإدارة إلى اللجنة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ لإبداء تعليقات وإدخال تعديلات عليه. ومن ثم، أعدت نسخة جديدة في ضوء ما ورد من تعليقات وقدمت إلى الفريق الاستشاري خلال اجتماع عقد في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٣.

٤٦ - ونظراً إلى أن الغرض من استعراض الإدارة هو التغلب على القيود وأوجه عدم الكفاءة في هيكل الإدارة الحالي بما يكفل مساهمة الترتيبات المؤسسية في تحسين أداء ولاية موئل الأمم المتحدة، حدد التقرير الخيارات الأربعة التالية في مجال إصلاح الإدارة:

(أ) خيار الإصلاح الإداري/التدريجي - وتشمل السمات الأساسية لهذا الخيار زيادة تواتر دورات مجلس الإدارة، وتوسيع عضويته، وتعزيز دور أصحاب المصلحة الآخرين، وزيادة الرقابة؛

(ب) خيار العضوية العالمية - ويشمل هذا الخيار إنشاء عضوية شاملة للمجلس، والموافقة على التمثيل العالمي، وجعل المجلس الهيئة المؤسسية العليا لصنع القرار. وسوف تظل اللجنة هيئة عاملة بين الدورات تضطلع بولاية معززة؛

(ج) خيار المجلس التنفيذي - ويستتبع هذا الخيار إنشاء مجلس تنفيذي يستعاض به عن مجلس الإدارة. وسوف يوفر المجلس التنفيذي الذي سيظل هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة رقابة معززة على الأنشطة المعيارية والتنفيذية، ويجتمع مرة في السنة، ويمكن أن ينشىء هيئة فرعية إذا ما اقتضى الأمر؛

(د) الخيار المختلط الجامع - ولهذا الخيار نفس الخصائص التي يتسم بها خيار المجلس التنفيذي إلى حد كبير، ولكنه يضيف مجلساً عاماً أو لجنة عامة على مستوى رفيع بوصفه أو بوصفها هيئة لوضع السياسات على مستوى عال من التمثيل.

٤٧ - ويبين التقرير مميزات هذه الخيارات وعيوبها، مع إعطاء كل منها درجة بالمقارنة مع معايير الأداء الأربعة الخاصة بالشفافية، والكفاءة، والفعالية والمساءلة، والصوت والتمثيل. ولم يكن هناك توافق في الآراء داخل اللجنة بشأن كيفية المضي قدماً استناداً إلى الخيارات المذكورة أعلاه. ولذلك، جرى الاتفاق على تعيين ميسرين.

٤٨ - وفي اجتماع عقد في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٣، عيَّن رئيس الفريق الاستشاري ميسرين اثنين، هما كذلك عضوان في اللجنة، للعمل معاً على تحديد مجالات الاتفاق الممكنة التي قد تصلح أساساً لموقف متفق عليه يعرض على مجلس الإدارة خلال دورته الرابعة والعشرين.

٤٩ - ولم يتسن تحديد مجالات الاتفاق أثناء عملية التيسير. وخلال الدورة الرابعة والعشرين لمجلس الإدارة، أجريت مناقشات بشأن استعراض الإدارة ضمن سياق النظر في مشروع القرار بشأن تعزيز موئل الأمم المتحدة. ولم تتمكن الدول الأعضاء مرة أخرى من الاتفاق على خيار الإصلاح وكيفية المضي قدماً.

٥٠ - وفيما بعد، طلبت أمانة موئل الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الإدارة أن يستكشف، بالتشاور مع اللجنة، السبل الكفيلة بتقليص الاختلافات بين الدول الأعضاء والمضي قدماً بعملية استعراض الإدارة.

خامسا - معلومات مستكملة عن المستجدات المالية

٥١ - ظلت توقعات الإيرادات لفترة السنتين ٢٠١٢ - ٢٠١٣ محددة في ٦٠,٤ مليون دولار للإيرادات غير المخصصة و ٢٨٣ مليون دولار للإيرادات المخصصة. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، ورد مبلغ قدره ٤٥,٤ مليون دولار (أو ٧٥ في المائة من التوقعات) في شكل إيرادات غير مخصصة، فيما ورد مبلغ ٢٣٧,٧ مليون دولار (أو ٨٤ في المائة من التوقعات) في شكل إيرادات مخصصة.

٥٢ - ولقد حصل عدد من التطورات منذ إصدار التقرير السابق يهدف بمعظمها إلى تحسين المركز المالي لموئل الأمم المتحدة. وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٣، وضع موئل الأمم المتحدة استراتيجية وخطة لحشد الموارد تهدف إلى زيادة التمويل غير المخصص المستدام للأنشطة الرئيسية من البلدان المانحة التقليدية والبلدان المتوسطة الدخل والجهات المانحة غير التقليدية. والغرض من هذه الاستراتيجية أيضاً زيادة مستوى التبرعات المخصصة من خلال إعداد برامج واسعة النطاق موجهة نحو أولويات إقليمية محددة. وبالإضافة إلى ذلك، شملت خطة العمل إنشاء وحدة لحشد الموارد. وقدمت استراتيجية حشد الموارد إلى لجنة الممثلين الدائمين التي وردت منها تعقيبات إيجابية.

٥٣ - ولقد اتخذ موئل الأمم المتحدة أيضاً خطوات لتعزيز حافظته للمشاريع وتوسيع نطاقها من خلال إنشاء صندوقين متجددين وصندوق التنمية الداخلية وصندوق الطوارئ. والغرض من إنشاء هذه الصناديق تيسير حيازة المشاريع من خلال تمويل الأنشطة السابقة للاستثمار.

٥٤ - وأنشئ إطار جديد للسياسات، مدعوماً بإجراءات ونظم جديدة، لتعزيز الإنتاجية والكفاءة والشفافية والمساءلة. ومن المتوقع أن تساعد هذه التدابير على اجتذاب المزيد من التبرعات المخصصة وتعزيز معدل التنفيذ العام لبرامج موئل الأمم المتحدة، وبالتالي توليد مستويات أعلى من الإيرادات العامة.

٥٥ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، استمر موئل الأمم المتحدة في التحكم بالنفقات الأساسية بواسطة طائفة واسعة من التدابير، تشمل خفض تكاليف السفر، وحصر التعيينات الجديدة في الوظائف البالغة الأهمية، ومواءمة النفقات مع الإيرادات المتوقعة على نحو أوثق، وإنشاء هيكل تنظيمي مصفوفي لإتاحة تخصيص الموظفين بقدر أكبر من المرونة. ولقد أنشأ الموئل أيضاً سياسة لتوزيع التكاليف واستردادها، تمشياً مع المبادئ التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٢٦، وذلك لإتاحة إسناد التكاليف للمشاريع بمزيد من الدقة، وبالتالي كفالة تخصيص الإيرادات الأساسية لعمله المعياري الأساسي.

٥٦ - ولقد بدأت التدابير المذكورة أعلاه والإصلاحات التنظيمية الأوسع نطاقاً التي اضطلع بها موئل الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة تحقق نتائج إيجابية ومن المتوقع أن تؤدي إلى الحد من العجز الأساسي خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

سادسا - التحضر المستدام وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٥٧ - شجعت الجمعية العامة، في الفقرة ٢ من قرارها ٦٧/٢١٦، على إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة التحضُّر المستدام في سياق إعداد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٨ - ومتابعة لذلك، وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصل موئل الأمم المتحدة المشاركة في العمليات الرئيسية لرسم خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك عمل الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وكان الهدف من مشاركة موئل الأمم المتحدة في هذه العمليات توضيح دور التحضر المستدام والمدن المستدامة في التنمية الوطنية المستدامة وتسليط الضوء أيضاً على ضرورة التركيز المتواصل والمتسق على التصدي لمشكلة الأحياء الفقيرة.

٥٩ - وعندما أقر إعلان الأمم المتحدة للألفية عام ٢٠٠٠، كان معظم البشر يعيشون في المناطق الريفية. وبعد مرور ثلاثة عشر عاماً، أصبح أكثر من ٥٠ في المائة من سكان العالم يعيشون في مناطق حضرية. وفي فترة حديثة العهد تعود إلى عام ١٩٥٠، كان عدد الأشخاص الذي يعيشون في المراكز الحضرية أعلى بقليل في البلدان المتقدمة النمو (٥٨,٥ في المائة) مما هو عليه في البلدان النامية. واليوم، ومن أصل كل ١٠ من السكان الحضريين في العالم، يوجد أكثر من ٧ في البلدان النامية. وبحلول عام ٢٠٣٥، ستكون جميع المناطق النامية، ولا سيما آسيا وأفريقيا، حضرية أكثر منها ريفية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من ٩٠ في المائة من سكان المدن الجدد الذين سيضافون إلى السكان الحضريين في العالم من الآن وحتى عام ٢٠٥٠ سيولد في بلد من البلدان النامية.

٦٠ - ومن الواضح أن التحضر ظاهرة ديمغرافية هامة في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا، وأن المشاكل التي تطرحها المدن تشكل تحدياً إنمائياً خطيراً. فعلى سبيل المثال، تسهم المدن بنسبة تصل إلى٧٠ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم. إلا أن الحكومات سلمت أيضاً في الفقرة ١٣٤ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بأن المدن تشكل فرصة هامة لتحقيق التنمية، وأشارت إلى أن المدن يمكن، متى أحسن تخطيطها وتطويرها بطرق منها اتباع نهج متكاملة في التخطيط والإدارة، أن تنهض بمجتمعات مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. وتسهم المدن حالياً بمتوسط عالمي يبلغ ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، مما يعني أن الحلول الحضرية ينبغي أن تضطلع بدور بالغ الأهمية في التصدي للتحدي المتمثل في تغير المناخ.

٦١ - ولذلك، من المهم أن تسلم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك النواتج التي يتوصل إليها الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، بضرورة النهوض بالمدن المستدامة بيئياً، والشاملة للجميع اجتماعياً، والمنتجة اقتصادياً، والقادرة على الصمود. وفي هذا السياق، يتعين إيلاء الاهتمام بشكل خاص للنواتج المتوخاة مثل تحسين إمكانية الوصول إلى السكن اللائق والمياه ووسائل الصرف الصحي والطاقة المحلية ووسائل النقل العامة. ويتعين إيلاء الاهتمام أيضاً للعمليات الأشمل مثل تعزيز السياسات الحضرية الوطنية الجامعة والحد من معدل زيادة غطاء الأراضي الحضرية والتمدد العمراني العشوائي، بالإضافة إلى السياسات أو الخطط الرامية إلى تعزيز قدرة المدن على الصمود.

٦٢ - ولقد تم بالفعل تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تحسين حياة ١٠٠ مليون على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠ مرتين قبل التاريخ المستهدف بعشر سنوات. فقد استفاد أكثر من ٢٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة من مصادر

المياه المحسنة، ومرافق الصرف الصحي، والسكن الدائم أو الحيز المعيشي الكافي في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠. إلا أنه لا بد من الإقرار بأن ٨٦٨ مليون شخص في البلدان النامية (أو ٣٣ في المائة من مجموع سكان المدن في تلك البلدان) ما زالوا يعيشون في الأحياء الفقيرة وذلك على الرغم من تحقيق ذلك الهدف. ولذلك، لا بد من أن يكثف كل من الحكومات والمجتمع الدولي جهودهما في مجال منع نشوء أحياء فقيرة وتحسين أوضاعها. ولا بد كذلك من كفالة تحديد غاية جديدة بشأن الأحياء الفقيرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٣ - وفي ضوء الاتجاهات والتحديات الواردة أعلاه، واصل موئل الأمم المتحدة المشاركة في أعمال فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥ وفريقه العامل المعني بالمؤشرات. واشترك موئل الأمم المتحدة أيضاً في الإشراف على مشاورة مواضيعية عن الديناميات السكانية، في إطار ١١ مشاورة مواضيعية نظمتها فرقة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى ذلك، أسهم في خمس مشاورات مواضيعية أخرى ذات صلة بولايته، وهي المشاورات المتعلقة بالاستدامة البيئية والحوكمة والطاقة والمياه وأوجه اللامساواة.

٦٤ - وقدم موئل الأمم المتحدة أيضاً مساهمة بشأن التحضر المستدام إلى فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشارك في فريق الدعم التقني التابع للفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وفي أنشطة فريق المدن المستدامة التابع لشبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة. ولقد سلم الفريق الأخير بضرورة قيام خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بتمكين مدن جامعة ومنتجة وقادرة على الصمود.

٦٥ - وبالإضافة إلى ذلك، عمل موئل الأمم المتحدة مع الحكومات على المستوى القطري وسيواصل العمل معها لتوضيح أهمية التحضر المستدام في التنمية الوطنية في إطار المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية الوطنية لمؤتمر الموئل الثالث.

سابعا - الأنشطة البرنامجية الهامة

٦٦ - نفَّذ موئل الأمم المتحدة عدداً من الأنشطة البرنامجية الهامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك عقدُ الدورة السادسة للمنتدى الحضري العالمي، والاضطلاع بالأعمال التحضيرية للدورة السابعة للمنتدى، ونشر التقرير عن حالة مدن العالم، ٢٠١٢/٢٠١٣: ازدهار المدن، وتنظيم اليوم العالمي للموئل لعام ٢٠١٢، والمشاركة في المؤتمرات الوزارية الإقليمية المعنيَّة بالإسكان والتنمية الحضرية.

ألف – الدورة السادسة للمنتدى الحضري العالمي والأعمال التحضيرية للدورة السابعة للمنتدى

٦٧ – نظَّم موئل الأمم المتحدة، بالاشتراك مع سلطات إيطالية متعددة، الدورة السادسة للمنتدى الحضري العالمي المعقودة في نابولي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وكان موضوع الدورة ''المستقبل الحضري''. وأُقيم ما يزيد على ٤٤٠ من الأنشطة التي شملت الحوارات، والموائد المستديرة، والجلسات الخاصة، والتواصل، والتدريب، والمناسبات الموازية والأنشطة الجانبية.

٦٨ – وحضر المنتدى ما مجموعه ٨ ٢٠٩ أشخاص يمثلون عدداً قياسياً من البلدان عددها ١٥٢ بلداً. وكان معظم المشاركين من خارج البلد المضيف. وحضر حوالي ١١٢ وفداً من الوفود الحكومية الوطنية الرسمية التي ضمَّت ٤٣٣ مشاركاً من مختلف الوزارات. وكان معظم المشاركين (٧٢ في المائة) الموفدين من الوزارات الوطنية يمثِّلون الوزارات التي تتعامل مباشرة مع المسائل الحضرية، أي وزارات الإسكان، والتنمية الحضرية، والمدن، والأشغال، والطرق، والنقل والهياكل الأساسية، والسلطات المحلية. وكان أكثر من ٨٠ في المائة من أقل البلدان نمواً ممثَّلا.

٦٩ – ومن السمات الرئيسية التي اتسم بها المنتدى إقامة معرض دولي شملَ ٨٠ مقصورة مفتوحة للسكان المحليين والمشاركين المسجَّلين. وزار المعرض الذي تميَّز بحركته النشطة ٩٥٦ ٢٦ شخصاً، مما يسَّر التواصل. ووقَّع موئل الأمم المتحدة مع مختلف الشركاء على مذكرات تفاهم بشأن النهوض بالخطة الحضرية.

٧٠ – ونُظم اجتماع رفيع المستوى مشترك بين وكالات الأمم المتحدة، حضره ممثلون عن ١٧ من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها. وأوصى المشاركون بإنشاء آلية على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنسيق التوسع الحضري المستدام. ونُظمت مناسبات موازية بشأن التنمية الحضرية والصحة، والحد من المخاطر المتعلقة بالمناطق الحضرية، وقدرة المدن على الصمود، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، على التوالي.

٧١ – وأُحرز تقدم كبير فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للدورة السابعة للمنتدى. وسوف تُعقد الدورة السابعة في الفترة من ٥ إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ في ميدِيين، كولومبيا. وقد وُقِّع اتفاق البلد المضيف واتُفق على أن يغطي موئل الأمم المتحدة وبلدية ميدِيين تكاليف مشاركة عدد محدود من المشاركين من أقل البلدان نمواً.

٧٢ – وسيكون مكان انعقاد الدورة في ''مركز بلازا مايور للمؤتمرات والمعارض'' (Plaza Mayor Convention and Exhibition Centre) الذي يقع في المنطقة التجارية للمدينة. وسيكون موضوعها ''الإنصاف الحضري في التنمية: مدن من أجل الحياة''. وقد أُنشئ

الموقع الشبكي الرسمي للدورة (www.unhabitat.org/wuf) وستُنشر فيه المعلومات المستكمَلة ما إن تصبح متاحة.

٧٣ - ووفقاً لما جرت عليه العادة في الماضي، ستنقسم أعمال الدورة إلى حوارات، وأنشطة تواصل وأنشطة جانبية، واجتماعات معنيَّة بقضايا الشباب والمساواة بين الجنسين والأعمال التجارية، وجلسات خاصة، وموائد مستديرة، وأنشطة تدريبية ومناسبات موازية أخرى. وسيُقام أيضاً معرض مفتوح للمشاركين المعتمَدين وعامة الجمهور. وبدأ التسجيل للدورة عبر شبكة الإنترنت في ١٧ تموز/يوليه، وسيتواصل لغاية ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤.

باء - حالة مدن العالم للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣

٧٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُشر تقرير بعنوان حالة مدن العالم، ٢٠١٢/٢٠١٣: ازدهار المدن. وبدأت صياغة المشروع الأولي للتقرير خلال الدورة السادسة للمنتدى الحضري العالمي، ونُشرت الصيغة النهائية في أوائل عام ٢٠١٣.

٧٥ - ويعرض التقرير مع الأدلة الوجيهة بعضاً من العوامل الكامنة للأزمات الأخيرة والراهنة التي أثَّرت في المدن تأثيراً كبيراً، بما في ذلك الأزمات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية. ويُظهر أن التركيز غير المتوازن على الازدهار الاقتصادي قد أدى إلى تزايد أوجه عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء، وأنتج تشوهات خطيرة في شكل المدن وأدائها، وألحق أضراراً خطيرة بالبيئة، وأطلق العنان لنُظم مالية متقلقلة لا يمكن لها الاستمرار على الأمد الطويل.

٧٦ - ويقترح التقرير نهجاً جديداً لتحقيق الازدهار، وهو نهج كلي ومتكامل، يكتسي بعداً أساسياً لتعزيز الرفاه المشترك والشعور بالرضا لدى الجميع. ومن أجل قياس التقدم الذي تُحرزه المدن حاضراً ومستقبلاً لتحقيق الازدهار، يقدم التقرير أداة جديدة هي مؤشر ازدهار المدن، إلى جانب مصفوفة مفاهيمية هي عجلة الازدهار.

٧٧ - وتجِدُ نتائج التقرير صدى لها في أحد الشواغل الرئيسية التي أثارها فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والهيئات الأخرى العاملة على تلك الخطة، أي ارتفاع مستوى عدم المساواة في العالم، سواء فيما بين البلدان أو داخلها، وضرورة تحقيق النمو الشامل وما يتصل بذلك من سياسات واستراتيجيات.

٧٨ - وواصل موئل الأمم المتحدة إعداد سلسلة تقاريره الإقليمية عن حالة المدن باعتبارها وسيلة لتحديد الاتجاهات الرئيسية، بما في ذلك التحديات الماثلة والفرص المتاحة، والتوعية بمسائل التوسع الحضري على الصعيد الإقليمي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعدَّ موئل

الأمم المتحدة تقريرين إقليميين هما حالة المدن العربية ٢٠١٢: تحدي التحول الحضري، وحالة مدن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٢: نحو توسع حضري جديد. وعرضَ المنشوران عدداً من المسائل الحضرية التي ستكفل، في حال معالجتها، مستقبلاً أكثر استقراراً وإنصافاً واستدامةً لكلا المنطقتين.

جيم – اليوم العالمي للموئل لعام ٢٠١٢

٧٩ – احتُفل باليوم العالمي للموئل لعام ٢٠١٢ في ١ تشرين الأول/أكتوبر. وكان موضوع الاحتفالات ”تغيير المدن وإتاحة الفرص“، والهدف منها التركيز على دور المدن بوصفها القوى المحرِّكة للنمو. وكانت الرسالة الرئيسية أنَّ بإمكان المدن المخطَّطة تخطيطاً جيداً الاستمرار في توفير الفرص للمقيمين فيها حاضراً ومستقبلاً. وتتوافق هذه الفكرة مع الحملة الجديدة لموئل الأمم المتحدة وعنوانها ”سأغيِّر مدينتي“، التي تسعى إلى إشراك جميع الأشخاص في جعل مدنهم مكاناً أفضل للعيش.

٨٠ – وجرى الاحتفال باليوم العالمي للموئل في كثير من البلدان، بما في ذلك تايلند وسري لانكا وكوبا وكوستاريكا والمكسيك ونيبال. وأُقيمت الاحتفالات العالمية بهذا اليوم في إمبو، كينيا، وقد استضافتها الحكومة ونظَّمتها عن طريق وزارة الإسكان.

دال – المؤتمرات الوزارية الإقليمية

٨١ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل موئل الأمم المتحدة تقديم الإسهامات للاجتماعات الوزارية الإقليمية المعنيَّة بالإسكان والتنمية الحضرية. وعُقد المؤتمر الوزاري الرابع لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالإسكان والتنمية الحضرية في عمَّان في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بمساعدة من موئل الأمم المتحدة. وكان موضوعه ”الشباب وتكنولوجيا المعلومات في التنمية الحضرية المستدامة“. واعتُمد إعلان عمَّان وخطة تنفيذ عمَّان. وخلال المؤتمر، أصدر موئل الأمم المتحدة منشوراً بعنوان حالة الشباب في المناطق الحضرية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: دور الشباب في ازدهار المدن.

٨٢ – وعُقدت الجمعية العامة الحادية والعشرون للاجتماع الإقليمي للوزراء والمسؤولين الرفيعي المستوى المعنيين بقطاع الإسكان والتنمية الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٢ في مكسيكو. وخلال الاجتماع، عُرض تقرير بعنوان حالة مدن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٢: نحو توسع حضري جديد. وناقش المشاركون أيضاً مشاركة الوزراء والسلطات الرفيعة المستوى الأخرى في الدورة السادسة للمنتدى الحضري العالمي.

ثامنا – الاستنتاجات والتوصيات

٨٣ - نظراً إلى الآثار السياساتية والتنظيمية المترتبة على القرارات التي اتخذها مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في دورته الرابعة والعشرين، يُطلب إلى الدول الأعضاء ما يلي:

(أ) النظر في تحديد يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر من كل عام يوماً عالمياً للمدن، بدءاً من عام ٢٠١٤؛

(ب) البدء بعمليات استعراض السياسات الحضرية الوطنية وتعزيزها ووضعها، عند الاقتضاء، باعتبارها استراتيجيةً رئيسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد الوطني، وآليةً للتنسيق بين القطاعات والوزارات؛

(ج) استخدام المنهجيات المخطَّطة لتوسيع المدن في توجيه التنمية المستدامة للمدن التي تشهد نمواً حضرياً سريعاً، والعمل على عدم انتشار الأحياء الفقيرة، وتعزيز إتاحة الخدمات الحضرية الأساسية، ودعم الإسكان الشامل، وتعزيز فرص العمل، وتهيئة بيئة معيشية مأمونة وصحية؛

(د) تنفيذ المبادئ العالمية لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة والعمل على عدم انتشارها، من قبيل حظر حالات الطرد غير المشروع، وتمكين المرأة والشباب، وجعل التدخلات الهادفة إلى تحسين أحوال الأحياء الفقيرة ميسورة التكلفة ومتاحة بسهولة، وكفالة المشاركة العامة بصرف النظر عن العرق أو نوع الجنس أو الانتماء الديني أو المركز الاجتماعي أو الاقتصادي، وتعزيز المساءلة والشفافية في جميع البرامج؛

(هـ) زيادة تخصيص الموارد المالية والبشرية من أجل تحسين أحوال الأحياء الفقيرة والعمل على عدم انتشارها، ووضع استراتيجيات للتمويل تتيح تعبئة الإعانات من القطاع العام والإيرادات المتأتية من عمليات تنظيم الأراضي وإعادة تخصيصها، بحيث يتسنى وضع خطط استثمار للهياكل الأساسية والخدمات؛

(و) تعزيز سياسات الإسكان التي تجمع ما بين النُهج المستدامة لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة في قطاع الإسكان والمستوطنات البشرية، واحترام البيئة واستخدام التقنيات والمواد الابتكارية؛

(ز) تطبيق السياسات الحضرية الجيدة على صعيدي التخطيط والإدارة، بما يعزز الإنتاجية الاقتصادية والإنصاف، ويدعم تنفيذ برامج التمكين الاقتصادي، مع الإشارة بوجه خاص إلى الشباب والمرأة؛

(ح) العمل مع الشركاء على تعزيز التمويل المتصل بالأراضي المُراعي لمصالح الفقراء، باعتباره وسيلة لدعم التنمية الحضرية وتكثيفها وتوسيع نطاقها، عن طريق جملة أمور منها الحفاظ على قيمة الأراضي والممتلكات (أو تقاسم القيمة) وفرض الضرائب على الأراضي والممتلكات؛

(ط) تقديم الدعم، عن طريق رئيس مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة ولجنة الممثلين الدائمين، في البحث عن سبل تضييق شقة الخلافات بين الدول الأعضاء في المجلس بشأن خيارات إصلاح إدارة موئل الأمم المتحدة، من أجل التعجيل بإنجاز عملية الاستعراض.

٨٤ - فيما يتعلق بالموئل الثالث، ونظراً إلى التقدم المحرز حتى الآن في الأعمال التحضيرية الجارية لهذا الغرض، يُطلب إلى الدول الأعضاء ما يلي:

(أ) أن تكفل مشاركة جميع أصحاب المصلحة بفعالية وكفاءة في العملية التحضيرية، بما في ذلك في إعداد التقارير الوطنية؛

(ب) أن تعجِّل بإعداد التقارير الوطنية قبل موعد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية المزمع عقده في نيويورك خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة؛

(ج) أن تُدرج في اجتماعاتها الإقليمية المقررة، من قبيل الدورات العادية للمؤتمرات الوزارية الإقليمية المعنيَّة بالإسكان والتنمية الحضرية، وسائر الاجتماعات الحكومية الدولية الإقليمية ذات الصلة، الحوارَ المتعلق بالموئل الثالث، تيسيراً لتقديم الإسهامات الإقليمية للاجتماعين الأول والثاني للجنة التحضيرية؛

(د) أن تدعم الأعمال التحضيرية للمؤتمر على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، من خلال تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني.